تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر

Evaluation of the reality of e-commerce and the use of electronic cards in Algeria

د. عبد الهادي مسعودي –استاذ محاضر– جامعة الأغواط
Abdelhadi.messe@ yahoo.fr

د. لخضر لعروس –أستاذ محاضر– المركز الجامعي آفلو
Larouslakhdar@yahoo.fr

الملخص

تعالج هذه الدراسة واقع إستعمالات وتطبيقات البطاقات الالكترونية ومختلف الأنشطة التجارية الالكترونية بالجزائر، وتستمد الدراسة **أهميتها** من خلال تقييم ممارسات وخدمات الأنشطة الالكترونية بالجزائر والوقوف على جاهزيتها في تطوير الخدمات البنكية الالكترونية وتطبيق التجارة الالكترونية، **وخلصت** الدراسة أن الجزائر تحتوي على العديد من البطاقات المحلية والدولية، التي تتيح خدمات الدفع والسحب الالكتروني وممارسة التجارة الالكترونية؛ غير أن حجم التعاملات بتلك البطاقات وأنواع السلع الأسواق المنتقاة لا يزال قاصرا ولم يتم تعميمها على نطاق واسع، كما أن الموزعين لا يقدمون الدعم الفني والتجاري لهذه البطاقات بصورة تعكس مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات، وأخيرا **أوصت** الدراسة بتوسيع نطاق إستعمالات البطاقات والموزعات الآلية والوحدات الطرفية لدى التجار، وتقديم جميع التسهيلات الإدارية والقانونية والتقنية للاستفادة من مزايا وخدمات البطاقات والتجارة الالكترونية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: بنوك إلكترونية، بطاقات إلكترونية، تجارة إلكترونية، معاملات إلكترونية.

Abstract

This study deals with the reality of applications of electronic cards and various e-commerce activities in Algeria. The importance of the study stems by evaluating the services of e-banking in Algeria. And to stand ready in the development of e-banking services and the application of e-commerce.

The study concluded that Algeria contains many local and international cards, which provide withdrawal and e-payment services and e-commerce, However, the volume of transactions with these cards and types of goods selected markets remains minor and has not been widely circulated .Distributors also do not provide technical and commercial support to these cards in a way that reflects the level of services provided by these companies.

Finally, the study recommended expanding the use of cards, ATM, E-Pos and providing all administrative, legal and technical facilities to benefit from the advantages and services of cards and electronic commerce in Algeria

Keywords: Electronic Banking, Electronic Cards, E-Commerce, E-Transactions.

مقدمة:

تتوفر الجزائر على مؤهلات تسمح لها بالانسياق ضمن الديناميكية العالمية لبناء قاعدة تكنولوجية وتعزيز الأعمال التجارية والبنكية الالكترونية، هاته المؤهلات يجب تدعيمها ببعض الإجراءات التنظيمية والقانونية بمساندة الإدارة السياسية للسلطات العليا للبلاد، هذا التوجه الاستراتيجي قد تم الإعلان عنه بوضوح من طرف رئيس الجمهورية ابتداء من سنة 2000، مع ذلك فان مفهوم الخدمة العامة والبنية الشبكية للأنترنت والاتصالات تبدوا مشوهة كون أن معظم الجزائريين لم يستفيدوا منها بالشكل المطلوب، وقد عانت الكثير شركات الاتصالات وموَزعوا خدمات الانترنت في مواجهة الطلب المتزايد على هذه الخدمات، ... هذا برغم خطط التنمية التي تعمل على تحسين القطاع وتدارك التأخير المتراكم فيه، وفي ضوء ذلك يمكننا ان نتساءل: عن **واقع التجارة الالكترونية ومدى استعمال البطاقات الالكترونية بالجزائر؟**

ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على جاهزية الدولة الجزائرية للاستثمار في البنى التحتية وتطوير المنتجات البنكية الالكترونية وتطوير القطاعين المصرفي والتجاري في المجال الالكتروني، ومدى استفادة شركات الأعمال والأفراد من البرامج التنموية للنهوض بالأعمال الالكترونية بالجزائر.

ولمعالجة النقاط السابقة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع استعمالات البطاقات والتجارة الالكترونية بالجزائر، وذلك ضمن المحورين الرئيسين التاليين:

- **التجارة الالكترونية إطار عام:** ويتم التطرق فيه لثلاث نقاط أساسية وهي التعريف والمزايا ومجالات وتطور التجارة الالكترونية.
- **واقع التجارة والأنشطة البنكية الالكترونية بالجزائر.** ويتم التطرق فيه لواقع استعمالات البطاقات الالكترونية والمتواجدة بالجزائر، وواقع تطبيقات التجارة والأنشطة الالكترونية بالجزائر.

أولا. التجارة الالكترونية إطار عام:

تعتبر التجارة الالكترونية نموذجا اقتصاديا يلائم مفهوم العولمة الاقتصادية والعمل الالكتروني التي تقدم على إزالة القطرية والحدود الإقليمية والتحرير الشامل التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات، وفيما يلي عرض موجز لمفهوم التجارة الالكترونية وأنماط أعمالها.

1. **تعريف التجارة الالكترونية:** تمثل التجارة الالكترونية أحد مجالات التطور في استخدام نماذج الأعمال الالكترونية من حيث إمكانية الاستفادة من تقنيات الاتصال المعلومات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية وفيما يلي بعض النواحي المعرفية لممارسة التجارة الالكترونية:

- يمكن النظر إلى التجارة من عدة زوايا، فمن **منظور الاتصالات** تمثل عملية تسليم للمعلومات والمنتجات السلعية الخدمية وسداد الالتزامات والدفع بوسيلة الكترونية أو وسيلة اتصال سواء كانت خط هاتف أو شبكة حاسوب أو غيرها، ومن **منظور الأعمال** فهي تطبيق للتقنية باتجاه أتممة الأعمال والصفقات التجارية، أما من **منظور الخدمات** فإنها آداة لإشباع حاجات المستهلكين ومنظمات الأعمال

وتحفيض التكاليف مع تحسين جودة السلع والخدمات وزيادة سرعتها، وأخير من منظور **الشبكات** المعلوماتية فهي عبارة عن توفير قدرة بيع وشراء المنتجات والمعلومات بواسطة الانترنت ووسائل شبكة أخرى[1].

- التجارة الالكترونية هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت والأنظمة التقنية المشابهة، ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الالكترونية إلى ثلاث أنواع من الأنشطة الأول خدمات ربط أو دخول الانترنت، وما تتضمنه من مزودي خدمات الانترنت Internet Services Providers ISP والثاني التسليم أو التزويد التقني للخدمات والثالث استعمال الانترنت كواسطة لتوزيع الخدمات والبضائع بطريقة غير تقنية[2].

- التجارة الالكترونية هي شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات التي يجرى باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتعتمد على عرض السلع التجارية والخدمات المختلفة بواسطة برمجيات مرئية على شبكات خاصة متاحة للاستخدام كما تؤمن الشركات العارضة وصول السلع والاستفادة من الخدمة عن الانترنت[3].

- هي منهج حديث في الأعمال موجه للسلع والخدمات وسرعة الآداء ويتضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث واسترجاع المعلومات من أجل دعم اتخاذ قرار الأفراد والمنظمات، أو هو مزيج من التكنولوجيا والخدمات من أجل الإسراع بآداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات بين مؤسسات الأعمال والزبائن ومؤسسات الأعمال وبعضهم البعض.

- تعرف **OCED** التجارة الالكترونية بأنها بيع وشراء السلع والخدمات التي تقدمها الشركة، الأفراد أو هيئة حكومية أو هيئة عامة أو خاصة نفذت عن طريق الشبكة الالكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو قناة إتصال لتبادل الأعمال والبيانات والمعلومات[4].

- التجارة الالكترونية هي جزء بسيط من المبادلات الالكترونية على شبكة الانترنت لتنسيق الأنشطة والعمليات والبحث عن شبكة ونسيج للتعاون والتداول على شبكة الانترنت[5].

من خلال التعاريف السابقة نجد ما يلي:

- تتخذ التجارة الالكترونية أشكالا عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الانترنت وإجراء البيع مع عمليات الدفع بالبطاقات الالكترونية أو بغيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية على الانترنت والقيام بأنشطة التزويد والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل وغيرها عبر الانترنت.

-صنفت التجارة الالكترونية عالميا ضمن نطاق الخدمات وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية WTO الخاص بالخدمات بتاريخ 1999/03/17 حيث اعتبر التقرير أن تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعليه تخضع هذه التجارة إلى نصوص اتفاقية التجارة العامة في كافة الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات[6].

-هناك درجات مختلفة من التجارة الالكترونية هي التجارة الالكترونية الجزئية Portal **E-C** والتجارة الالكترونية التامة أو الخالصة .Pure فالأولى تعنى أن طلب السلع وسداد قيمتها يكون الكترونيا بينما

تسليم السلع يكون ماديا، أما التجارة الالكترونية الخالصة فيعنى أن الطلب والسداد والسليم يكون الكترونيا كذلك[7].

-هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق لمنتجات بوسائل الكترونية كما أنها وسيلة من وسائل إيصال المعلومات والخدمات والمعلومات عبر الانترنت.

-هي آداة من أدوات تلبية رغبات الشركات والمستهلكين ورجال الأعمال وبعض الحكومات من خفض التكاليف والرفع من كفاءة العمل وتسريع إيصال الخدمة إلى مستحقتها[8].

واستنادا لما سبق يمكن القول أن التجارة الالكترونية هي نظام متكامل يتعلق بممارسة العمليات التجارية من بيع وشراء وما يتطلبه من تسويق وتوصيل المعلومات والتسديد والإعلام وذلك باستخدام الوسائل الالكترونية المعتمدة على شبكات من الشركات أو الزبائن.

2. **مزايا التجارة الالكترونية:** إن اعتماد التجارة الالكترونية يحقق عدة مزايا أهمها[9]:

- تحقيق المواءمة بين ثورة المعلومات والطرق التسويقية الحديثة، من خلال توسيع قاعدة عرض السلع والخدمات.
- خلق سوق عالمي مفتوح أمام المستهلك وأمام المنتج أيا كان موقعة دون اللجوء إلى المفاوضات.
- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الصغيرة لدخول الأسواق العالمية.
- تحقيق درجة تنافس كبير بين المنتحين من خلال التركيز على الجودة والتميز والخروج للأسواق.
- تلبية خيارات المستهلك بسهولة وتجاوز البعد الزمني فيما تمكن التجارة الالكترونية الشركات من فهم احتياجات زبائنها ورغباتهم وتصميم منتجات تناسب طلباتهم مع تحقيق درجة أعلى من رضا الزبائن.
- زيادة كفاءة العمل التجاري والخدمي كونها تسند إلى تحقيق تقنية متطورة وضخمة وبرامج تأهيل إداري وتنمية بشرية راقية.
- توفير كم هائل من المعلومات مما يتيح فرصة للمستثمرين لاختيار البدائل المثلى.
- توفير فرص عمل توعية خاصة الحاسوب والبرمجيات وغيرها.
- فتح المجال للمشتري للمقارنة والاختيار بين مختلف المنتجات والأسلوب المناسب للدفع وطرق الشحن وخلافه؛ كما تقلل من أهمية الارتباط بين الزمان والمكان، وتوفير السرعة في الوصول للزبائن.

3. **مجالات التجارة الالكترونية وخدماتها:** تتضمن التجارة الالكترونية جميع العمليات الأساسية المساهمة في بيع منتج استهلاكي أو خدمي أو فكري كما تستخدم في الصناعة لتبادل طلبات الشراء بين منتج وموزع ومستخدم في الخدمات، للاستفسار عن موعد رحلة أو حجز رحلة سياحة وفي الصحة لتبادل منشورات الطبية وفي الإدارة لدفع الضرائب وفي الزراعة للاستفسار عن أسعار المحاصيل وفي التعليم ..إلخ[10]، وهكذا يتدرج في نطاقها العديد من الصور كعرض البضائع والخدمات عبر الانترنت وإجراء البيوع وعمليات الدفع النقدي وإسناد المتاجر الالكترونية وأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة عبر الانترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات العمران والنقل والشحن والانترنت[11].

أما عن تنفيذ الأنشطة الفرعية ذات الارتباط المباشر بآداء المعاملات التجارية فهي تتراوح بين مستويين التجارة الالكترونية ذات المستوى البسيط ويشمل هذا النوع الترويج للسلع ولخدمات إضافة إلى الإعلان والدعاية والخدمات قبل وبعد البيع، وكذلك عمليات التوزيع خصوصا المادية منها إضافة إلى إجراء التحويلات البسيطة للأموال أما المستوى المتقدم للتجارة الالكترونية يرتكز على عمليات وإجراءات التي يتم عبر الانترنت سواء كانت محليا أو عالميا وتقديم المنتجات الرقيمة الكترونيا.

4. **تطور التجارة الالكترونية:** تعتبر الانترنت والاكسترانت أهم أدوات التجارة الالكترونية، وقد تزايد عدد مستخدمي هذه الشبكات بسرعة ملحوظة فبينما كان عدد مستخدمي الانترنت 171 مليون سنة 1999 بلغ 400 سنة 2000 وهو في تنام مستمر، وقد رافق زيادة عدد مستخدمي الانترنت نمو نوعيا في المواقع العاملة على شبكة الانترنت، وإضافة خدمات الكترونية جديدة من الاتصالات والأخبار العامة والمعلومات الترويجية والتسويقية ... وهذا كله أسهم في زيادة حجم التجارة الالكترونية حيث يشير تقرير التجارة الأمريكية 2002 أنه حجم التجارة الالكترونية بلغ 300 بليون دولار[12]؛ وبلغ حوالي 3.8 تريليون دولار سنة 2003 وذلك بتقرير الأمم المتحدة وقد تضاعف الرقم إلى 6.8 تريليون دولار نهاية 2004، هذا وان 80% من حجم التجارة الالكترونية في العالم يتم في الولايات المتحدة الامريكية و15.5% في أوروبا والدول الغربية 05% في بقية دول العالم ونحو 04% في اليابان، كما يشكل حجم التجارة الالكترونية بين منظمات الأعمال B2B حوالي 80% من حجم التجارة في العالم وتراوحت قيمته بين المؤسسات الأعمال في الاتحاد الاوربي بين من 185 و20 مليار دولار سنة 2002 أما في أوربا الوسطى والشرقية وصل بحوالي 04 مليارات دولار سنة 2003 أما في أمريكا اللاتينية فبلغت قيمة صفقات بين مؤسسات الأعمال حوالي 6.5 مليار دولار سنة 2002 وارتفعت 12.5 مليار دولار سنة 2003.

وخلاصة القول أنه في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحواسيب والاتصالات حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة انسياب البيانات ومفهوم المعلومة على الخط، كان لا بد أن يرافقه استثمار في ميدان النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية.

ثانيا. واقع التجارة والأنشطة البنكية الالكترونية بالجزائر.

بعد التطرق لمفهوم التجارة الالكترونية وأدواتها، سيتم تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر، من خلال النقاط التالية:

1. **واقع التجارة والأنشطة الالكترونية:** قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر، لكن مؤشراتها وملامحها تظهر جليًا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة، فعلى سبيل المثال ظهرت العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اهتماماتها، بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمي الانترنت في الجزائر، مثل موقع واد كنيس الذي يقدم خدمات عديدة ومتميزة تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها واستضافة أي موقع في خوادم OUEDKNISS .COM قوية جدا بتوفير

فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف النشاطات، كما تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتقديم مجموعة من الخدمات للشركات عبر الموقع الخطوط الجوية الجزائرية airalgerie.dz وهي خدمات مهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم وجنسياتهم، هذه المؤسسة الحكومية التي تختص بالنقل الجوي لجميع أنحاء العالم تقريبا.

ومواقع أخرى كموقع www.dzsoq.dz الذي يشبه الى حد كبير موقع ايباي ebay وموقع www.dzdeal.dz وموقع www.cliodiali.dz وبعض المواقع جزائرية الصنع والمحتوى 100 % دون أن ننسى خدمات موقع البريد عبر الشبكة وامكانية التسديد وخدمة الموزع الصوتي.

ومن جهة أخرى ظهرت ملامح السداد الالكتروني في الجزائر، عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، بإصدار العديد من البنوك والمؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية وأخرى ذكية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية وغيرها . Algeria e-Banking Services AEBS

وتبقى الإشارة إلى مؤشرات أخرى تشكل جزءا مهما من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر منها الحواسيب ومدى انتشارها، وأشارت منظمة الإسكوا في تقريرها المقدم لقمة تونس أن نسب الاستخدام الأسري ونسب الاستخدام في قطاع الأعمال ونسب الاستخدام في التعليم لهذه الوسائل والأجهزة والسياسات والأطر التنظيمية معتبرة، وكذلك بعض المظاهر الأخرى مثل: التجمع التكنولوجي لمنطقة سيدي عبد الله بالجزائر؛ خط الألياف البصرية الجزائري[13]. وبرغم هذا، فالجزائر تشكو عدة نقائص في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كما تبينه المؤثرات التالية[14]:

- نسبة ضئيلة من العائلات تملك الكمبيوتر الشخصي.
- الثمن الباهظ للكمبيوتر بالمقارنة مع الدخل المتوسط للأشخاص.
- غياب مصالح عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة.
- أقل من 20 موزع خدمات الانترنت يعملون ضمن 95 موزع معتمد.
- الاحتكار الواقعي لتكنولوجيا المعلومات من قبل قطاع الاتصالات.

إضافة إلى هذا، وإلى بعض العوامل المادية الأخرى، يجب الإشارة إلى العجز الثقافي في مجال استعمال التكنولوجيات والمعلومات في النشاطات المهنية وحتى المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد. ولكن إدراكا واقتناعا منها بضرورة التوجه نحو بناء مجتمع واقتصاد قائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من القرارات ودعمت المشاريع والورشات الهادفة لترقية وإدماج هاته التكنولوجيات في مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

فبالنظر لطبيعة تلك الاستثمارات وما يلزمها من جهود وما تبعها من توسع لخدمات الشبكات وتعاظم استخداماتها وكثرة الربط للمؤسسات والأفراد، تم إنشاء لجنة خاصة تدرس طلبات وضوابط انتشار شبكة الانترنت، المشكلة من ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصال والإعلام ووزارة

الداخلية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة المالية ووزارة الثقافة، وتتولى هذه اللجنة دراسة طلبات الترخيص باستغلال خدمات الانترنت والبث فيها وإنشاء لجان رقابة حسب الحاجة والفصل في المسائل المعروضة والإشراف عليها[15]. وبالموازاة مع الترتيبات الإدارية والإشراف على التراخيص الممنوحة، تم استحداث منظومة تشريعية لتهيئة الأرضية في المجال التقني والمنشآت القاعدية بميدان الاتصالات، وقد حدد نص المرسوم التنفيذي رقم 257-98 ضوابط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت وشروط استغلالها، حيث عرفت المادة رقم 02 منه تحديد الخدمات في التالي[16]:

- خدمة " واب web " الواسعة النطاق world wide web www: وهي خدمة تفاعلية للاطلاع أو احتواء صفحات متعددة الوسائط Multi media (نصوص، رسوم، بيانات، صور أو صوت) موصولة بينها عن طريق صلات تسمى نصوص متعددة Hyper Texte.
- البريد الالكتروني E-mail: وهي خدمة تبادل رسائل الكترونية بين المستعملين.
- تيلنات Telnet: وهي خدمة النفاذ الى حواسيب متباعدة بصيغة المحاكاة الطرفية.
- بروتوكول نقل الملفات **FTP** File Transfer Protocl: وهي خدمة تعبئة الملفات عن بعد بصيغة نقطة الى نقطة.
- منبر التحاور News Group: وهي خدمة تسمح بتبادل المعلومات بين مجموعة من المستعملين ذوي الاهتمام المشترك حول موضوع معين.

وحددت المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي نفسه، مواصفات الموقع أو موزع الخدمة الذي يمثل أي مكان يحتوي موزعا أو عدة موزعات للمعطيات الضرورية لتقديم خدمات الانترنت؛ أما المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي فقد حددت الشروط التي يجب توفرها في المستثمرين الذين يرغبون في استغلال شبكة الانترنت لأغراض تجارية، ومن ضمن تلك الشروط نجد[17]:

- طلب يحرر على نموذج تعده لجنة الانترنت؛
- نسخة من القانون الأساسي الذي يخول الشخص المعنوي إقامة خدمة الانترنت؛
- نسخة من النشرة الرسمية الخاصة بالإعلانات القانونية أو المتضمنة تسجيل الشخص المعنوي؛
- اثبات تسديد تكاليف دراسة الملف المحدد مبلغها بموجب قرار مشترك بين وزارتي المالية والاتصالات؛
- عرض مفصل عن الخدمات التي يقترح الطالب تقديمها وكذا شروط وكيفيات النفاذ إلى هذه الخدمات؛
- دراسة تقنية حول الشبكة المقترحة وحول التجهيزات والبرامج المعلوماتية التابعة لها مع تحديد هيكلتها، وكذا صيغ الوصل للشبكة العمومية للاتصالات؛
- التزام من المصالح التقنية المختصة في الوزارة المكلفة بالاتصالات يثبت إمكانية إقامة الوصلة المخصصة الضرورية لنقل خدمات الانترنت؛

وفيما يتعلق بالالتزامات لمستخدمي ومقدمي خدمات الانترنت فقد تم تحديدها بالمادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي السابق، اذ يلتزم مقدموا خدمات الانترنت خلال ممارسة نشاطاتهم بما يلي[18]:

- المحافظة على سرية كل المعلومات المتعلقة بحياة المشتركين الخاصة وعدم الإدلاء بها إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون؛
- تسهيل النفاذ الى خدمات الانترنت حسب والإمكانيات المتوفرة الى كل الراغبين في ذلك باستعمال أفضل الوسائل؛
- اعطاء المشتركين معلومات واضحة ودقيقة حول موضوع النفاذ الى خدمات الانترنت وصيغ مساعدتهم كلما طلبوا ذلك؛
- احترام قواعد حسن السيرة والامتناع عن استعمال اية طريقة غير مشروعة تجاه المستعملين أو اتجاه مقدمي خدمات الانترنت الآخرين،
- تحميل محتوى الصفحات وموزعات المعطيات التي يستخرجها أو يأويها،
- إعلام مشتركيه بالمسؤولية المترتبة عليهم فيما يتعلق بمحتوى الصفحات التي يستخرجونها وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها،
- اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتأمين حراسة دائمة لمضمون الموزعات المفتوحة لمشتركيه قصد منع النفاذ الى موزعات تحتوي معلومات تتعارض مع النظام العام أو الاخلاق.

وتماشيا مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات وتوسع شبكة الانترنت بشكل كبير، تم تقوية دور الدولة فيما يخص المراقبة وتصحيح التطبيقات التجارية لتمكين المواطنين من الاستفادة من مكاسب السعر الناتج عن التطور التكنولوجي، وضمان مصلحة عالمية لجميع التراب الوطني مهما كان المزود الذي يستغل المصالح المفتوحة على المنافسة، كما تم التخلي عن شرط الجنسية الجزائرية لتمكين رأس المال الأجنبي من المشاركة وضبط المتعاملين على الصعيد الدولي الذين يمكن اعتبارهم تجار خدمات **Providers** والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري لاستغلال خدمات الانترنت لأغراض تجارية، وتحديد الاستثناءات لمنح رخص واسعة لهم لتوزيع خدمات على المؤسسات والأشخاص الطبيعيين ومقاهي الانترنت[19].

وبمناسبة الحديث عن مقاهي الانترنت أو نوادي الانترنت فقد نظم المرسوم التنفيذي رقم 05-207 فتح واستغلال مؤسسات التسلية والترفيه بما فيها مقاهي الانترنت، وعرف هذه الأخيرة بنص المادة رقم 01 :" مقاهي أو نوادي الانترنت بأنها فضاء إعلامي يضع تحت تصرف مستعمليه وسائل الإعلام والاتصال التي تسمح بالدخول إلى شبكة الانترنت، بغية ربط علاقات مع الآخرين لأغراض شخصية أو مهنية في مجال الانترنت أو البريد الالكتروني"[20]، هذا وتسلم رخص الاستغلال لمقاهي الانترنت من طرف الولاية لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد وفق الشروط المحددة، ويلتزم خلالها المستغل أو صاحب المحل بقواعد الأمن والنظافة والهدوء وصيانة الأجهزة والوسائل المستعملة. وهكذا عرفت مقاهي الانترنت ومرتاديها نمو سريعا وقفزات نوعية في تقديم الخدمات للذين يمتلكون سجلات تجارية وينشطون بطريقة

قانونية ليصل الى 7000 ناد يتداول فيها حوالي مليوني شاب جزائري، هذا بدون احتساب النوادي التي تقدم خدمات الانترنت بطريقة غير قانونية فان العدد بالتأكيد سيفوق الـ 7000 نادي،

وبرغم التنظيمات والتشريعات السابقة يرى المختصون في الاتصالات السلكية واللاسلكية أن شبكة الانترنت في الجزائر غير مراقبة Non Filtré ، وللأفراد والمستخدمين تصفح كل ما يرغبون فيه وينشئون مواقع لأغراض مختلفة دون أن يمنعهم رادع أو سلطة معينة، إضافة إلى المجالات التي تطرح بكثرة في الانترنت المتعلقة بالمحتوى الذي يشمل المحتوى العلمي الأكاديمي والمحتوى الإعلامي والمحتوى الثقافي المتعلق بالحضارة والفلسفة والأديان ومواقع المنتديات للترفيه والهوايات والسياحة والسفر، فالملاحظ أن الشبكة توفر معلومات متعلقة بالجانب التجاري وقطاع الأعمال حيث تستفيد المؤسسات من الشبكة لأغراض الإشهار والتعريف والتسويق ... وبرزت المبادرات للشبان بإقامة مشاريع تجارية وخدمية تقدم خدمات معلومات عن سوق العمل مثلا أو إعداد التصاميم وعرضها عبر الانترنت[21].

وفيما يتعلق بالمحلات التجارية والأنشطة والخدمات التي اعتمدت أجهزة التحويل الالكتروني TPE فهي منتشرة في جميع ولايات الوطن بنسب مختلفة ولجميع الأنشطة التجارية؛ والتي تعول على أجهزة الدفع الالكتروني وتحتل المرتبة الأولى قطاع الصحة بـ 497 جهاز بمختلف الولايات، تليه قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بـ 107 جهاز ثم قطاع السياحة والأسفار بـ 82 جهاز يليه قطاع النقل والتأجير بـ 74 جهاز ثم المحلات التجارية الكبرى بـ 59 جهاز، وبمتوسط 40 جهاز لكل من الأدوات الكهرومنزلية والذهب والمجوهرات وقطع غيار السيارات والدهون والطلاء والفنادق ونوادي الانترنت والأكشاك والمكاتب والمطاعم ومحطات الغسيل.

هذا وتتصدر الجزائر العاصمة الترتيب بـ 798 جهاز تليها تلمسان بـ 143 جهاز وقسنطينة بـ 81 جهاز، وبالرغم من هذا التوزع الجغرافي للأجهزة حسب الولايات فان الأعداد السابقة لا تغطي مستوى الأنشطة التجارية لولايات الوطن ما يعكس النقص الفاذح في استغلال البطاقات البنكية للتعاملات التجارية بالنسبة للمحلات والوكالات المربوطة بخدمة التبادل SATIM، أما فيما يتعلق باستغلال البطاقات البنكية لأغراض الصيرفة والتحويلات المالية بين البنوك أو لصالح المتعاملين، فهي الأخرى لا تزال تراوح مكانها برغم عدد البطاقات المصدرة سواء من بريد الجزائر الذي يغطي ولايات الوطن أو البنوك التي تعرض مختلف البطاقات بأعداد مختلفة وبمواصفات متباينة وبمناطق متعددة كذلك،

2. البطاقات البنكية وخدمات الدفع الالكترونية: يوجد بالجزائر العديد من البطاقات الالكترونية تستعمل لدى مختلف البنوك، ولعل أهمها:

1.2. **بطاقة السحب ما بين البنوك• La Carte CIB:** تم العمل بها عام 1997 عن طريق شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك.RMI• وهي بطاقة يتم التعرف عليها بشعار ما بين البنوك CIB، واسم وشعار البنك المصدر تحتوي على معالج دقيق يسمى "رقاقة "التي توفر الأمن في سياق عمليات الدفع... وهي متوفرة لدى جميع البنوك المتواجدة بالجزائر، هذا وتعتبر وسيلة الدفع المحلية

وقبول السحب بين البنوك والمسوقين عبر شبكة بين البنوك والصيرفة الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي المثبتة على جميع الأراضي الوطنية وهي نوعان:

- **البطاقة الكلاسيكية:** تعرض بطاقة الكلاسيكية خدمات الدفع بين البنوك والسحب .تستخدم وفق المعايير والشروط التي يضعها كل بنك.

- **البطاقة الذهبية:** تعرض بمزايا ومواصفات اعلى من البطاقة الكلاسيكية ضمن المعايير المنصوص عليها لكل بنك؛ بالإضافة إلى الدفع نقدا وبطاقة السحب.

2.2. **الدفع عن طريق بطاقة CIB بين البنوك:** الدفع عن طريق بطاقة بين البنوك هو جزء من مشروع لتحديث نظام الدفع الشامل، ويمكن للزبون حامل البطاقة المحلية CIB دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات عبر الشبكة التابعة التجار في المصرفية الإلكترونية بين البنوك TPE. والجدول التالي يوضح الإحصاءات عن المعاملات بين البنوك وشبكة الدفع للبطاقة وعدد البطاقات المتداولة.

جدول رقم (01): إحصاءات المعاملات المنتجات البنكية الالكترونية بالجزائر.

تداول البطاقات البنكية	*شبكة الدفع للبطاقة البنكية*		**المعاملات بين البنوك**			
البطاقات المتداولة	**TPE**	**DAB**	**المجموع**	**الدفع**	**السحب**	
339374	1984	544	1914451	2051	1912400	**2008**
569558	2639	572	2615168	1450	2613718	**2009**
979933	2946	636	3765580	1805	3763775	**2010**
850008	3047	647	6446974	5906	5718663	**2011**

La source: Préparé par le chercheur s'est basé sur http://www.satim-dz.com/chiffres-cles.html

3.2. البطاقات الدولية: تتيح بعض البنوك العاملة بالجزائر بطاقات دولية تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكترونية(DAB/TPE)، وعلى شبكة الإنترنت في جميع دول العالم، ولعل اهما **بطاقة الفيزا الدولية Visa Card** التي يتيحها بنك التنمية المحلية[22] وهي على نوعان بطاقة الدفع المسبق والبطاقة الفيزا الذهبية؛ **وبطاقة الماستر كارد MasterCard** والتي يتعامل بها بنك تروست الجزائر Trust Bank Algeria وهي تعتبر بطاقة الخصم والدفع بالعملات الأجنبية. و**بطاقة أمريكان اكسبرس Carte Amex** هي بطاقة للدفع للعملات الخارجية وتسوية جميع المشتريات يتيحها البنك الوطني الخارجي لزبائنه، تعرض في ثلاث أشكال البطاقة الذهبية والبطاقة البلاتينية والبطاقة الخضراء، وهي مخصص لزبائن البنك الذين يملكون حساب بالعملة الأجنبية على الأقل 5000 دولار أمريكي ويمكن الاستفادة من خدمات دفع ثمن المشتريات والخدمات الخاصة بالزبون على المحطات بالمحلات التجارية (الفنادق، مطعم، مدير وكالة السفر، والمحلات التجارية الخ ...)، الموقعة على الاتفاقية AMEX. إلا أن بطاقات الائتمان وAMEX ليست بطاقات السحب الآلي، بل هي بطاقات مخصصة فقط لدفع اعتمادا على توافر رصيد الزبون[23].

4.2. **البطاقة البريدية "الذهبية"**[24]: لحد قريب كانت المؤسسات البريدية تستعل بطاقات السحب عبر شبكاتها الواسعة عبر التراب الوطني، ومؤخرا إستحدثت خدمة الدفع عن طريق البطاقة الذهبية، وهي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (يوروباد–ماستركارد–فيزا). وتمنح البطاقة "الذّهبية" للزبائن الذين يملكون حسابات بريدية جارية بعد تقديمهم طلبا للحصول عليها. إذا ما قبل بريد الجزائر الطلب المقدّم ووافق عليه. وتعتبر ملكية حصرية لبريد الجزائر. ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني. وتسمح بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري:

- **عند استعمالها عبر الشبابيك البنكية الآلية:** سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية. دفع الأموال. تسديد الفواتير. تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال. الخدمة الذاتية البنكية كالاطلاع على رصيد الحساب، طلب إعداد كشف مصغّر عن العمليات الـ10 الأخيرة التي تمّ إجراؤها بواسطة البطاقة، طلب دفتر الصكوك. تحويل الأموال.
- **عند استعمالها عبر أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي بمكاتب البريد:** تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية. سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية. الاطلاع على رصيد الحساب
- **عند استعمالها عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالمتاجر:** دفع وتسديد قيمة المشتريات و / أو الخدمات تعبئة رصيد الهاتف النقال.
- **عند استعمالها عبر الهاتف النقال:** دفع وتسديد قيمة المشتريات و / أو الخدمات. تسديد الفواتير. تعبئة رصيد الهاتف النقال. طلب إعداد كشف مصغّر عن العمليات الـ10 الأخيرة التي تمّ إجراؤها بواسطة البطاقة.
- **عند استعمالها عبر مواقع التجارة الإلكترونية:** دفع وتسديد قيمة المشتريات والخدمات أو الفواتير.

5.2. **بطاقات أخرى:** يوجد بالجزائر بطاقات إلكترونية ذات إستعمال دولي مثل بطاقة **مونيغرام Money Gram•**: هذه البطاقة متاحة للجميع، ولا تشترط تتوفر حساب بنكي أو بطاقة بنكية تستخدم لإرسال وتلقى الأموال عبر نقاط ومحاطات مونيغرام بالعملة المحلية للبلد[25]. و**بطاقة الوقود نفطال La carte carburant Naftal**: هي على ثلاث أنواع الفضية والذهبية وبطاقة الدفع المسبق، تسمح هذه البطاقات بتسوية المشتريات النفطية والوقود وتقديم تسهيلات مالية للزبون، وتختلف البطاقات من حيث المزايا والمواصفات والاستعمالات غير ان البطاقة مسبقة الدفع تمكن الزبائن من الحصول على دفع مسبق لا يقل عن 5000 دج.

ومن جهة أخرى تظهر بالجزائر بطاقات دولية وبحسابات افتراضية بعملات صعبة وأخرى محلية مثل بطاقة الكاش يو Cashu وهي مزودة لخدمات الدفع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتركيز على الدفع الالكتروني عبر الانترنت تأسست كاشيو في عام 2002 من قبل مكتوب" ياهو حاليا" ، المكتب

الرئيسي يقع في دبي حيث تقوم بخدمة التجار إقليميا وحول العالم وتزودهم بحقيبة متكاملة من خدمات الدفع نقوم بتعديلها لتناسب مع عادات وتوجهات السوق الالكترونية العربية، لكل من قطاعات البنوك المحلية والعالمية ومعالجة بطاقات الإئتمان والتسويق بالإضافة الى إنجاح التجارة الالكترونية.

وهي تقدم بطاقات بمزايا مختلفة وبمواصفات مختلفة كذلك مثل: كاش يو 500 دولار = 10 دولار 1394.25 دج كاش يو 1500 دولار = 30 دولار 4050.30 دج كاش يو 2500 دولار = 50 دولار 6794.97 دج كاش يو 5000 دولار = 100 دولار 13499.85 دج كاش يو 15000 دولار = 300 دولار 40049.90 دج ... وينشط موزعوا بطاقات الكاش يو بالجزائر عن طريق الانترنت ويعتمدون على الفايس بوك والهاتف النقال عن طريق الموقع الالكتروني[26] www.cashu.com

أما النوع الثاني من البطاقات فهي بطاقة الون كارد One card أسست ون كارد عام 2004 في المملكة العربية السعودية، تقدم خدمات الإنترنت وخدمة العملاء بتزويدها مستخدمي الشرق الأوسط بمنصةً لطلب تسهيلات أكثر باللغة العربية وخدمات أوسع تتناسب مع ثقافتهم وتقاليدهم المجتمعية؛ لعبت ون كارد دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في العالم العربي. إن ون كارد ليست بوابة دفع إلكترونية متكاملة التي ستحتاجها وحسب؛ فهي أيضاً تمكن من التسوق وشراء اشتراكات الإنترنت، وخدمات الاتصالات الأرضية والمتنقلة، وتذاكر الطيران، ومؤشرات الأسهم، والمواد التعليمية، ... وأكثر من ذلك بكثير وذلك بدعم وتطوير من.(N2V•) National Net Ventures [27] أو من خلال زيارة موقع ون كارد www.onecard.com حيث يتم إرسال البطاقة إلى بريدك الإلكتروني خلال 24 ساعة من تاريخ تنفيذ الطلب مثل بطاقة وان كارد 10 نقاط بسعر 517.5 دج وبطاقة وان كارد 30 نقاط بسعر 1259.25 دج، وبطاقة وان كارد 70 نقاط بسعر 2938.25 دج، وأخيرا بطاقة وان كارد 150 نقاط بسعر 5577.25 دج، وينشط موزعوها بالجزائر بنفس طريقة بطاقة الكاشيو عن طريق الفايس بوك[28].

وبرغم انتشار هذه البطاقات في الجزائر إلا أنه لا توجد إحصاءات دقيقة وشاملة حول حجم التعاملات بتلك البطاقات وأنواع السلع الأسواق المنتقاة، كما أن الموزعين لا يقدمون الدعم الفني والتجاري لهذه البطاقات بصورة تعكس مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات؛ ومن خلال واقع المؤشرات الاقتصادية التي صدرت من قبل بنك الجزائر، فالملاحظ تميز القطاع المصرفي الجزائري بمستوى منخفض من البنوك وارتفاع مستوى السيولة المصرفية، والقطاع لا يزال السائد فيه النظام العمومي ومازالت نسبة كبيرة مخصصة لتمويل القطاعات العامة، أما المعدل المصرفي من السكان لا يزال منخفض بحسب التقرير الأخير للبنك الجزائر، فالتغطية هي وكالة لكل 26300 نسمة في سنة 2010 مقابل 26700 في العام 2009 .نسبة إلى عدد السكان، أما من حيث عدد الحسابات افتتح من قبل البنوك الحسابات النشطة بالدينار والعملات الأجنبية على مستوى الحسابات البنكية ومراكز البريد، فإن معدل الحسابات المصرفية 2.5 للشخص في سن العمل.

فالإصلاحات التي أدخلت في السنوات الأخيرة لتحديث النظام قادت البنوك لدعم احتياجات الزبائن بشكل أفضل من حيث تجهيز أوقات العمليات، بما في ذلك تنفيذ المعاملات بأنظمة الدفع الإلكترونية

الشامل (ATCI)• والمبالغ الكبيرة (ARTS)• وأخيرا من حيث القوة المالية يوصف القطاع المصرفي الجزائري من القطاعات الجيدة، فالبنوك العامة والبنوك الخاصة لديها مستويات أعلى لكفاية رأس المال وهو أبعد من الحد الأدنى للنسبة القانونية التنظيمية وفقا لآخر تقرير اقتصادي لبنك الجزائر نسبة الملاءة من 11،22٪ في عام 2009 و 23.31٪ في عام 2010[29].

الخاتمة:

من خلال الاستعراض السابق يتضح أن الجزائر خطت خطوات معتبرة في مجال الصيرفة الالكترونية وعصرنة منظومة الدفع الالكتروني بتقديم خدمات الدفع والسحب الالكتروني عبر شبكاتها بمختلف مناطق الوطن، كما تعرض بعض البنوك بطاقات دولية كالفيزا والماستر كارد ... ويوجد العديد من البطاقات ذات الاستعمال الدولي مثل الكاشيو والون كارد ... إلا أنها تعاملات غير منظمة وتنشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمجهودات شخصية؛ وبالرغم من غياب احصائيات دقيقة وشاملة حول حجم التعاملات الالكترونية بالجزائر، إلا أن مؤشراتها وملامحها تظهر جليًا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة بالرغم من محدوديتها، كما أن الجزائر شهدت قفزة نوعية في مجال الدفع الالكتروني والتي أصبحت جلية للعيان وإزداد الطلب على الوحدات الطرفية TPE لدى التجار من أجل زيادة تعميم تلك الخدمات التي أصبحت جد مقبولة لدى المتعاملين.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اختصاصاتها، لقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمي الانترنت في الجزائر تقدم خدمات متميزة في مجال البيع والتجارة والتسويق الالكتروني.
- ملامح السداد الالكتروني بالجزائر في طور التطور والانتشار بالنظر لانتشار أجهزة الموزعات الآلية، وإصدار العديد من البطاقات البنكية بمختلف الوكالات البنكية.
- تشكو الجزائر عدة نقائص في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي تعيق مسار تطور التجارة الالكترونية والاستغلال الأمثل للبطاقات الالكترونية.
- لا يزال هناك نقص فاذح في استغلال البطاقات البنكية للتعاملات التجارية، كما أن استغلال البطاقات البنكية لأغراض الصيرفة والتحويلات المالية بين البنوك أو لصالح المتعاملين لا تزال تراوح مكانها.

هذا وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- تعميم خدمات الدفع الالكتروني بجميع الوحدات التجارية TPE وزيادة نشر الصرافات الآلية ATM في ربوع الوطن.
- تنظيم عمليات البيع والتسوق الالكتروني وزيادة الدعم التقني لمزودي تلك الخدمات وتقديم جميع التسهيلات لهم.
- إعطاء الأهمية البالغة لعملية تطوير نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والاستغلال الأمثل للأنترنت في مجال الخدمات والتجارة.

- تذليل جميع الصعوبات المادية والفنية لمستعملي البطاقات البنكية في مجال السحب والدفع الالكتروني، وتوسيع استعمالاتها على نطاق واسع.

هذا ويتوجب نشر ثقافة التعاملات الالكترونية والتسويق لمزايا إستخدامات البطاقات الالكترونية وخلق بيئة الكترونية انطلاقا من وجود رؤيا استراتيجة مبتكرة للأعمال المرتبطة بالأنترنت والعالم الرقمي، وتنفيذ الأعمال التجارية والمالية عبر الخط من خلال برمجيات وشبكات بين البنك والزبون والتحول تدريجيا لممارسات التجارة والاعمال الالكترونية.

الهوامش والمراجع:

[1] محمد بسام الكردي، **الأعمال الالكترونية التجارة الالكترونية**، مجلة المعلوماتية، العدد 72 دمشق، 2006، ص 02.

[2] يونس عرب، **التجارة الالكترونية**، متاح على الموقع:www.Arablaw.org 02/06/2010

[3] نبال أدلب، **التجارة الالكترونية**، متاح على الموقع:http:www.de.ahhatoo.net.ma 05/09/2011

[4] Cathrine Viot**, Le e-Marketing à l'heure du Web2.0**; 2eme édition, lextenso, paris, 2009, P 19.

[5]Amrit Tiwana, **Gestion des Connaisances: Aplications CRM et e-Business**, CampusPress, Paris, 2001, P 12.

[6] ثناء أبو زيد، **واقع التجارة الالكترونية والتحديات التي تواجهها عربيا ومحليا**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية والقانونية، المجلد 27 سوريا 2005 ص 70.

[7] محمد بسام الكردي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[8] زياد هيثم نجي وصدام محمد محمود الحيالى، **تأثير التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 2005، ص09.

[9] لطيف زيود، **تحديات التجارة الالكترونية للنظم الضريبية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 27 عدد 3 سوريا 2005 ص 28.

[10] نبال أدلبى، مرجع سبق ذكره.

[11] يونس عرب، مرجع سبق ذكره.

[12] لطيف زيود، مرجع سبق ذكره، ص 27.

13حسين شنيني، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كل من الجزائر ومصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة**، مجلة الباحث، العدد 2011/09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2001، ص 71.

[14] خواني ليلى وقندوز عبد القادر، **التغير وفق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الوطن العربي والجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر حول: إدارة التغيير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2008.

[15] المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 لرئاسة الحكومة، المؤرخ في 16 رجب عام 1421 الموافق لـ 14 أكتوبر سنة 2000 المعدل للمرسوم رقم 98-257 الذي يضبط **شروط وكيفيات اقامة استغلال خدمات الانترنت واستغلالها**، الجريدة الرسمية العدد 2000/60، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ص 15.

16 المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي رقم 98- 257 لرئاسة الحكومة المؤرخ في 03 جمادى الاولى عام 1419 الموافق لـ 25 أوت سنة 1998 يضبط **شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنت واستغلالها**، الجريدة الرسمية عدد 98/53، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ص 06

17 المادتين رقم 03 و 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257 لرئاسة الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 07.

18 المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257 لرئاسة الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

19 المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 لرئاسة الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

20 المرسوم التنفيذي رقم 05-207 لرئاسة الحكومة، المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 04 يونيو 2005 ، يحدد **شروط وكيفيات استغلال مؤسسات التسلية والترفيه**، ج الرسمية عدد 2005/39 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 06.

21 محمد الفاتح حمدي وآخرون، **تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة: الاستخدام والتأثير**، كنوز الحكمة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 90.

• La Carte CIB: Le retrait par **Carte Inter Bancaire** البطاقة البينكية أو للسحب بين البنوك

• RIM: Réseau Monétique Interbancaire.

[22] http://www.bdl.dz/arabe/visa-arabe.html05/2013.

[23] http://www.bea.dz/carteamex.html..2013.

[24] https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html

• هي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية. وتعمل هذه الشركة مع شركاء ذو جودة في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170 بلدا وإقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لإستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم،

[25] http://www.bdl.dz/arabe/mg-arabe.html05/2013.

[26] https://www.cashu.com/site/ar/aboutUs2013.

• شركة (National Net Ventures N2V) هي شركة انترنت قابضة عملها الرئيسي تطوير شركات انترنت عالمية. تقوم N2V بالاستثمار في أنواع متعددة من المشاريع تبدأ من الشركات الناشئة وحتى الشركات الكبرى. ونقوم أيضا بتوفير البنية التحتية والموارد والأدوات بالإضافة إلى الخبرة لتسريع نمو صناعة الانترنت في العالم العربي.

[27] http://www.onecard.net/customer/about.html05/2013.

[28]http:// www. Baycash.net/onecardriyassaoudiens/onecard%20card%2010/20points.

• Algérie Télécompensation Interbancaire (Système de télécompensation électronique).

• Algeria Real Time Settlements (Système de paiement de gros montants).

[29] Guide des banques et des établissements financiers 2012. Edition 2012. Kpmg.dz P 85.